الأمم المتحدة

A/C.5/63/SR.1

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
18 November 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد برودي ..... (هنغاريا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماك لورغ

المحتويات

بيان من نائبة الأمين العام

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-53405 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

بيان من نائبة الأمين العام

١ - **السيدة ميغيرو** (نائبة الأمين العام): قالت إن الأمانة العامة تتطلع إلى العمل مع اللجنة لمواصلة تحقيق الأهداف المشتركة. وقد تولى الأمين العام منصبه وهو يحمل معه خطة إصلاح طموحة تهدف إلى القيام، في شراكة مع الدول الأعضاء، بإضفاء المزيد من الفعالية والكفاءة على الأمانة العامة وجعلها أكثر صلة بالواقع وخضوعا للمساءلة. و تسعى جميع المقترحات المعروضة على اللجنة إلى تحقيق هذا الهدف، وهو ما يتطلب توفير الأدوات والموارد المناسبة، وتحديث الممارسات التنظيمية والهياكل الإدارية.

٢ - وأضافت تقول إنه ينبغي تعزيز ركيزة التنمية في الأمانة العامة من أجل الاستجابة للزيادة الهائلة التي استجدت منذ عام ١٩٩٠ في المسائل المشمولة بولايتها. وفي حين شددت الوثيقة الخاصة بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) بوجه خاص على دور المنظمة في هذا المجال، فإنه لم تكن هناك زيادة مقابلة في الموارد. وعلى مدى العقدين الماضيين، بنت الدول الأعضاء رؤية مشتركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من الثغرات الخطيرة في قدرة الأمانة العامة على الاضطلاع بدورها الريادي المتوقع منها، فإنه تقع على الأمانة العامة مسؤولية تحويل هذه الرؤية إلى واقع حي، ودعم أخلاقيات تضامن عالمية مع أشد المواطنين فقرا وضعفا في العالم. فهذا المبدأ يدخل في صميم خطة التنمية، وهو مبدأ أساسي لإنجاز عمل الأمم المتحدة ونجاح العمل المتعدد الأطراف. وقد أتاحت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٦٢ بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فرصة هامة لوقف التراجع في قدرة المنظمة وتوفير أساس أمتن لتنفيذ ولاياتها المتصلة بالتنمية تنفيذا يتسم بالفعالية والكفاءة.

٣ - ومضت قائلة إن الدول الأعضاء والأمانة العامة أنجزت الكثير، في عام ٢٠٠٧، وبفضل روح التوافق والمرونة، من أجل زيادة تعزيز السلام والأمن، وإعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام، وإنشاء إدارة الدعم الميداني. ونتيجة لذلك، أصبحت المنظمة أفضل قدرة على خدمة بعثاتها الميدانية وزادت من الرقابة والمساءلة. وفي عام ٢٠٠٩، ينبغي أن تستكمل الإصلاحات ذات الصلة باتخاذ خطوات لتعزيز إدارة الشؤون السياسية باعتبار أن أكثر السبل حكمة للاستثمار في إنقاذ الأرواح وادخار المال على المدى البعيد، إنما تتمثل في منع نشوب الصراعات المسلحة أولا. ولذا، تشدد مقترحات الأمين العام على الاستعانة بالدبلوماسية الوقائية، وأعمال الوساطة، والمساعي الحميدة على نحو يتسم بمزيد من الفعالية.

٤ - وأردفت تقول إن إدارة الشؤون السياسية قدمت الدعم، في عام ٢٠٠٨ وحده، إلى أكثر من ١٥ عملية للسلام في جميع أنحاء العالم. فهناك مبعوثون يقومون بأعمال الوساطة في المحادثات الناشئة بشأن الصومال ويقدمون المساعدة إلى الأطراف المعنية في قبرص، ويرافقون في أثناء ذلك نيبال في مسيرتها الانتقالية نحو السلام. ولا تزال الإدارة تعمل أيضا مع الشركاء الإقليميين، وذلك بتقديم الدعم لهم في حالات محددة كحالتي كينيا وزمبابوي، بل وبمساعدتهم على بناء قدرتهم الذاتية في مجال الوساطة. غير أن التعامل مع الأزمات تنشأ عنه ضغوط بسبب ضيق عدد الموظفين مما يحد من قدرة الإدارة على التركيز على المسائل الحاسمة الأخرى، والشروع في التخطيط للمدى الطويل، والتدريب، وتعزيز علاقاتها مع المنظمات الإقليمية وشركاء منظومة الأمم المتحدة. ووفقا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية،

طرأت في عدد بعثات الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية زيادة وصلت منذ عام ١٩٩٠ إلى ستة أضعاف، وليس ثمة سبب لتوقع أي انخفاض في الطلب. ويتوقع الأمين العام أن تنشط إدارة الشؤون السياسية أكثر من أي وقت مضى، وتحد من عبء حفظ السلام بتحقيق نتائج في هذا المجال.

٥ - وقالت إنه ينبغي أن يظل الإصلاح التنظيمي أحد الأولويات القصوى إذا ما أريد لهذه الخطط أن تنجح، لا في مجالات التنمية والسلام والأمن الدوليين، فحسب، بل وكذلك في جميع مجالات جدول أعمال الأمم المتحدة. فهدف الأمين العام هو زيادة تحديث إدارة المنظمة والحد من طابعها البيروقراطي لصرف جانب أكبر من جهود الموظفين على تحسين حياة الناس بدلا من قصر جهودهم على مجرد إدارة عمليات وإجراءات داخلية معقدة. ومن المتوقع أن تبدأ اللجنة النظر في الأسابيع القادمة في عدد من القضايا الهامة. وهناك أولا مهمة تكييف إطار الموارد البشرية للأمانة العامة بما يلائم الواقع الحالي المتمثل في أن ٥٠ في المائة تقريبا من الموظفين يعملون في الميدان. وعلى الرغم من هذا التحول، لم تتطور سياسات الموارد البشرية، مما خلق أوجه عدم كفاءة وعدم مساواة تسببت في تخلف الأمانة العامة عن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المنافسة للحصول على أفضل الكفاءات واستقدام موظفين ذوي كفاءات عالية وإدارة شؤونهم واستبقائهم. ويناشد الأمين العام اللجنة أن توافق على مقترحاته المتعلقة بتبسيط العقود، ومواءمة شروط الخدمة وزيادة اللجوء إلى استقدام الموظفين المدرجة أسماؤهم في القائمة. ولا بد من هذه الإصلاحات لإكساب قوة العمل قدرا من المرونة والدينامية وجعلها قادرة على الاستجابة بسرعة وفعالية لما يناط بها من مهام ميدانية تتشعب بصورة تدريجية.

٦ - وأضافت إنه لا يمكن، ثانيا، تنفيذ النظام الجديد لإقامة العدل إلا حين تتخذ بعض القرارات الحاسمة. فلئن شكلت موافقة الدول الأعضاء علي النظام الجديد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ علامة فارقة، فإنه لا يزال يتعين عليها اعتماد النظام الأساسي الجديد لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات ومحكمة الأمم المتحدة للاستئناف، والموافقة على التدابير الانتقالية المقترحة لإقامة العدل. ويأمل الأمين العام في أن تتخذ هذه القرارات في الوقت المناسب ليمكن تعيين القضاة وإحلال النظام الجديد بغية أن يتحقق إلى حد بعيد تحسين معالجة تظلمات الموظفين والمسائل التأديبية، والمساهمة في تحسين الإدارة عموما.

٧ - وقالت إن التحدي الرئيسي الثالث في الدورة الحالية يتمثل في تحسين ربط سياسات الأمانة العامة وبرامجها المتعلقة بتكنولوجيا وخدماتها مع مجمل احتياجات المنظمة وأولوياتها. وفعلا، فقد دعت الدول الأعضاء إلى اتباع نهج أكثر استراتيجية للاستفادة إلى أقصى حد من قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، حيث شكل تعيين رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠٠٧ خطوة كبيرة في هذا الصدد. وفي عام ٢٠٠٨، ستنظر اللجنة في ثلاثة تقارير هامة للأمين العام: تقرير عن استراتيجية للأمانة العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وآخر، عن نظم الحواسيب المؤسسية، وثالث، عن استعادة المعلومات في حالات الأعطال الكبرى واستمرارية العمل. ويرى الأمين العام أن هذه المبادرات تشكل استثمارات كبيرة للمستقبل، وستعطي فوائد كبيرة طويلة الأجل.

٨ - وأردفت تقول إن هناك، رابعا، اعتزام الأمين العام اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة المساءلة والشفافية. فقد اقترح الأمين العام إطارا جديدا للمساءلة يشمل الأخذ بأسلوب إدارة المخاطر والإدارة على أساس النتائج المعمول به في المؤسسات، وهو ما من شأنه أن يعزز اتخاذ القرارات

على نحو يتسم بروح المسؤولية، مما يسهم في تحقيق أهداف المنظمة وولاياتها.

٩ - واختتمت قائلة إنه على الرغم من المناخ الحالي المتسم بضيق الموارد، فإنه يستحيل تحقيق الإصلاح دون موارد، أو تغيير طريقة عمل الأمانة العامة دون استثمار. ويجب على جميع المعنيين أن يركزوا على المستقبل وضمان قدرة المنظمة على الإنجاز، بدلا من التركيز على ما هو مطلوب الآن في هذا الموضع أو ذاك.

تنظيم الأعمال (A/C.5/63/1؛ A/C.5/63/L.1)

١٠ - **الرئيس**: دعا الأعضاء إلى النظر في برنامج عمل اللجنة المقترح للجزء الرئيسي من الدورة، حسبما ورد في الورقة غير الرسمية المعممة على الوفود. وقال إن برنامج العمل المقترح أعدّ استنادا إلى قائمة بنود جدول الأعمال التي أحالتها الجمعية العامة إلى اللجنة (A/C.5/63/1). ولا تتضمن الوثيقة المتعلقة بحالة إعداد الوثائق المتصلة بتلك البنود (A/C.5/63/L.1) التقارير التي صدرت أو قدمت بعد تاريخ صدور الوثيقة (٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨). وستصدر قائمة مستقلة بشأن المرحلة التي بلغها إعداد الوثائق في جزئي دورة اللجنة المستأنفة الأول والثاني.

١١ - وقال إنه يود أن يلقي الضوء على بعض التوصيات التي قدمها مكتب الجمعية العامة في تقريره الأول (A/63/250 و Corr.1)، الذي اعتمدته الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية. وينبغي أن تتم اللجنة الخامسة عملها خلال الجزء الرئيسي من الدورة بحلول ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ونظرا للقيود المالية، ينبغي أن تبدأ جلسات اللجان الرئيسية، بما فيها الجلسات غير الرسمية، في تمام العاشرة صباحا وترفع بحلول الساعة السادسة مساء. وكانت الجمعية العامة قد قررت أيضا، وفقا لممارساتها المتبعة في الماضي، التجاوز عن شرط حضور ربع أعضاء أي لجنة رئيسية على الأقل ليعلن افتتاح الجلسة ويسمح ببدء المناقشة.

١٢ - وأردف يقول إنه ينبغي بذل جهد للحد من عدد القرارات المتخذة وطولها، وينبغي ألا تتضمن القرارات طلبات الحصول على تقارير من الأمين العام ما لم تكن تقتضيها ضرورة ماسة لتنفيذ هذه القرارات أو مواصلة النظر في بند من البنود. وينبغي أن تكون القرارات عملية المنحى بقدر أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضا أن تكتفي اللجان الرئيسية بالإحاطة علما بتقارير الأمين العام أو تقارير الهيئات الفرعية التي لا تحتاج إلى قرار من الجمعية العامة وينبغي ألا تناقشها وألا تعتمد قرارات بشأنها ما لم يكن قد طلب إليها ذلك بصورة محددة.

١٣ - وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية، وجه الانتباه إلى المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، وإلى الفقرتين ١٢ و ١٣ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، بشأن الحاجة إلى ترك متسع كاف من الوقت للأمانة العامة لإعداد تقديرات النفقات الناشئة عن مشاريع القرارات، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة للنظر في تلك التقديرات. وقال إن هناك، على النحو المشار إليه في الفقرة ٣٧ من تقرير المكتب، حاجة في معظم الحالات لترك متسع من الوقت يزيد على ٤٨ ساعة كي يتمكن الأمين العام من استعراض الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على المقترحات المعروضة على الجمعية العامة. ولذا، فقد حث أعضاء الوفود على أن يبلغوا زملاءهم في اللجان الرئيسية الأخرى بأن من المهم ترك متسع كاف من الوقت للنظر والبت في مشاريع المقترحات التي تترتب عليها آثار مالية في الميزانية البرنامجية.

١٤ - **السيد برونيل** (فرنسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية

السابقة وتركيا وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وجمهورية مولدوفا، وليختنشتاين، فقال إنه واثق من أنه يمكن للجنة أن تختتم أعمالها في موعد أقصاه ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ دون عقد جلسات ليلية أو في نهاية الأسبوع. غير أن الاتجاه المثير للقلق الذي استجد في الآونة الأخيرة والمتمثل في عدم إصدار جميع الوثائق الضرورية في الوقت المحدد وبجميع اللغات الرسمية يؤثر على نوعية وسرعة عمل اللجنة وينبغي وقفه نهائيا. وينبغي احترام القواعد والأنظمة التي تنظم استخدام اللغات في مختلف هيئات المنظمة، والمادة ٥١ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وقرار الجمعية العامة ٢٦٦/٦١ بشأن تعدد اللغات.

١٥ - ومضى يقول إنه ينبغي للجمعية العامة أن تغتنم فرصة قيامها باستعراض مخطط الميزانية البرنامجية للتفكير في السبل التي تمكنها من أن تدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين المقبلة جميع النفقات المنظورة ليتسنى للدول الأعضاء اتخاذ القرارات في بيئة يسودها الانضباط في الميزنة. وفي سياق الإصلاح الإداري، سيؤدي وجود نظم جديدة للمعلومات وإطار جديد للمساءلة إلى تحسين إدارة الموارد البشرية وموارد الميزانية التابعة للأمانة العامة.

١٦ - وأعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي للهدف الذي وضعته الجمعية العامة في قراريها ٢٦١/٦١ و ٢٢٨/٦٢، الرامي إلى تنفيذ النظام الجديد لإقامة العدل في أجل أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وقال إنه ينبغي أن تتخذ اللجنتان الخامسة والسادسة ومكتباهما جميع الخطوات اللازمة للتقيد بهذا الموعد النهائي.

١٧ - وقال إن الاتحاد الأوروبي على استعداد لدراسة مقترحات الأمين العام بشأن إصلاح إدارة الموارد البشرية، حيث إنه يتفق مع وجهة نظره التي وصف فيها النظام الحالي للعقود وشروط الخدمة، في كلمته الافتتاحية في جلسة المناقشة العامة للجمعية العامة المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بأنه مختل ومثبط للهمم. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي للدبلوماسية الوقائية، واعتقاده بأن التعزيز المقترح لإدارة الشؤون السياسية من شأنه أن يساعد المنظمة على أداء ولايتها.

١٨ - وقال إنه ينبغي إعمال المزيد من الوضوح في تحديد الأولويات، بما في ذلك الأولويات المرتبطة بالإصلاح ليتسنى التحكم في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وهذا ما يمكن تحقيقه بالامتثال للقواعد التي وضعتها الجمعية العامة في قراريها ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢. وقال إن الاتحاد الأوروبي، الذي تزيد اشتراكاته في ميزانية المنظمة كثيرا عن وزنه في الاقتصاد العالمي، يعرب عن أمله في أن تستطيع الجمعية العامة توجيه عمل لجنة الاشتراكات من خلال قرار يطلب القيام في سياق الاستعدادات لمناقشة هذه المسألة في عام ٢٠٠٩، بإجراء دراسة للآثار المحتملة لمختلف صيغ حساب جدول الأنصبة المقررة.

١٩ - **السيد هانت** (أنتيغوا وبربودا): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين ، فقال إن عبء عمل اللجنة قد زاد كل عام وبلغ في الدورة الحالية مستوى غير مسبوق. ولا يزال التأخر في إصدار الوثائق ينسف قدرة الدول الأعضاء على النظر في التقارير والاستعداد للمفاوضات. وسيتوقف استعداد المجموعة لتناول أي بند في برنامج عمل اللجنة على توافر جميع الوثائق ذات الصلة باللغات الرسمية الست، وإمهالها الوقت الكافي لتنظر في موقفها. وينبغي ألا يحدد برنامج عمل اللجنة وفقا لصدور التقارير وإتاحتها، وإنما وفقا لمدى الاهتمام الذي توليه الدول الأعضاء لكل بند من البنود.

٢٠ - وقال إن المجموعة تدرك أن المكتب سيواصل ممارسته السابقة المتمثلة في تعديل برنامج العمل المؤقت مع تقدم أعمال الدورة بغية إبراز التقدم المحرز. غير أن المجموعة لا يمكنها أن تقبل البرنامج بصيغته الحالية لأكثر من أسبوع من مدة الدورة. وتود المجموعة أيضا أن تؤكد من جديد أنه يجب أن تعطى اللجنة وقتا كافيا وأن تزود بخدمات المؤتمرات اللازمة لنظرها في التقارير.

٢١ - وفيما يتعلق بالوثائق، تود المجموعة أن تشير إلى أن المواد المعروضة على اللجنة بشأن التعزيز المقترح لإدارة الشؤون السياسية لا تأخذ في الاعتبار الشواغل التي أعرب عنها الرئيسان المشاركان للجنة التنسيق المشتركة لمجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز في رسالتهما إلى الأمين العام المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨ (A/C.5/62/24).

٢٢ - وختم بالقول إن المجموعة تود أن تحذر من الانشغال ببنود تعتبر ''محددة التوقيت'' على حساب بنود أخرى هامة تظل رغم عدم اتصالها بالميزانية، بنودا هامة بالنسبة لفعالية سير عمل المنظمة وتمكينها من الاضطلاع بولاياتها بفعالية وكفاءة.

٢٣ - **السيد رويس - ماسيو** (المكسيك): قال إن وفد بلده يؤيد برنامج العمل، ولكن عندما يكون هناك أكثر من ٢٠٠ تقرير سينظر فيها، يصبح من المهم اتخاذ نهج عملي وإعطاء الأولوية لأهم القضايا.

٢٤ - وينبغي أن تتمثل أولى أولويات اللجنة الخامسة في النظر في تخصيص الموارد اللازمة للأنشطة التي تبدأ في بداية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ التي لا يمكن تأجيلها، وفي مختلف قضايا الإصلاح ، ولا سيما إدارة الموارد البشرية. ويكتسي هذا الجانب الأخير أهمية خاصة حيث إن مقترحات إصلاح إدارة الموارد البشرية ظلت لعدة سنوات في انتظار التنفيذ.

٢٥ - وثانيا، ينبغي أن تقدم اللجنة الخامسة التوجيه إلى لجنة الاشتراكات في دورتها المقبلة بما من شأنه أن يسهل صنع قرارات الجمعية العامة في عام ٢٠٠٩.

٢٦ - وثالثا، ينبغي أن تركز اللجنة الخامسة على تصحيح الخلل الحاصل في ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لركيزة التنمية. ذلك أنه ينبغي معاملة جميع الركائز الثلاث للمنظمة - السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية - على قدم المساواة، وينبغي تبرير جميع المقترحات وفقا للأصول المرعية.

٢٧ - **السيد موكاي** (اليابان): قال إن وفد بلده يتفق مع الأمين العام في قوله إن الموارد البشرية أغلى ما تمتلكه المنظمة؛ ولذا، يجب تخصيص الوقت الكافي لهذا البند. وإذ ينبغي ألا يغيب عن الحسبان أن الهدف هو تحقيق الإدارة السليمة للموارد البشرية الحالية، فإنه ينبغي النظر في الترتيبات التعاقدية وشروط الخدمة بالاقتران مع الجوانب الرئيسية لسياسات الموارد البشرية، أي التنقل، والتوزيع الجغرافي، والتطوير الوظيفي، وتقييم الأداء، والمساءلة، والنظام الموحد، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية. وتشكل المساءلة، على وجه الخصوص، عاملا أساسيا في الإدارة الفعالة، ويجب أن تنطوي على تحمل مسؤولية اتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات، وألا تكون مجرد ''شرح وتبرير''.

٢٨ - وقال إن اليابان كثيرا ما أعربت عن قلقها إزاء النهج التجزيئي فيما يتعلق بطلبات الميزانية، غير أن المقترحات بشأن إدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتخطيط الموارد المؤسسية، واستمرارية العمل، واستعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى، وإصلاحات الأمانة العامة، لا تزال تقدم بطريقة مجزأة دون الامتثال على نحو تام للعملية المتبعة في الميزنة. ولا تزال اليابان تشعر بالقلق إزاء عدم شمولية الميزانيات المقترحة بشأن

هذه البنود. وهي إذ تؤكد أن النهج التجزيئي يعوق القدرة على التنبؤ ويقوض على نحو خطير انضباط المنظمة في مجال الميزنة، تحث الأمانة العامة على أن تمتنع عن تقديم مشاريع أخرى للميزانية بهذه الطريقة.

٢٩ - وقال إن اليابان لا تزال ملتزمة بعملية الإصلاح الجارية للمنظمة، لكنها تشدد على ضرورة التقليل إلى أدنى حد من سعر كل اقتراح بأن تُدرس بعناية تكاليفه وفوائده. ويجب أن تكون جميع مقترحات الإصلاح مقترحات متسقة وتحدد المسؤوليات بوضوح.

٣٠ - وأردف يقول إن الأمانة العامة طلب إليها أن تقدم وثائق الميزانية بشأن البعثات السياسية الخاصة، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومخطط الميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وتقرير الأداء الأول لفترة السنتين الحالية، والآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، في المواعيد المقررة لينظر فيها على النحو السليم. ففي الجزء جيم، الفقرة ٥، من مرفق قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٢، نصت الجمعية العامة بوضوح على تحديد موعد نهائي للنظر في بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية ومقترحات التقديرات المنقحة. وإذا لم يتم التقيد بهذا الموعد، فإن اللجنة الخامسة قد تضطر إلى التعامل مع مجموعة متعاقبة لا نهاية لها من بيانات تأخر صدورها منها ما هو بيانات بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وما هو بيانات موحدة لجميع الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. وهذا ما قد يؤثر سلبا على برنامج عمل اللجنة.

٣١ - وأضاف إنه ينبغي النظر في مقترحات تعزيز إدارة الشؤون السياسية وركيزة التنمية في المنظمة، على أساس الوقائع الموضوعية الصرفة. وختم بالقول إن اليابان تعلق أهمية كبيرة على جدول الأنصبة المقررة ومستعدة للدخول في المفاوضات بحسن نية.

٣٢ - **السيد بيترانتو** (إندونيسيا): قال إن وفد بلده يقدر برنامج العمل المتوازن وتعيين منسقين لتسهيل المفاوضات بشأن مختلف بنود جدول الأعمال. وبما أن هناك أمام اللجنة في الدورة الحالية العديد من البنود الحساسة والشاملة والمتصلة بالإصلاحات، فإن من الضروري تخصيص الوقت الكافي لإجراء مداولات مستفيضة. ويشكل تقديم الوثائق في الوقت المناسب عاملا حاسما؛ فعلى الرغم من أن بعض التقدم قد أحرز في هذا الصدد، لا يزال هناك مجال كبير للتحسين. ويجب أن تكون التقارير والوثائق موجزة، ولكن شاملة بما فيه الكفاية لتمكين الوفود من اتخاذ قرارات مستنيرة. وختم بالقول إنه لا بد من الاحتفاظ بروح من الشفافية والشمولية في المفاوضات بشأن أي بند.

٣٣ - **السيدة بانكس** (نيوزيلندا): تكلمت أيضا باسم أستراليا وكندا، فقالت إن الوفود الثلاثة أحاطت علما ببرنامج العمل المؤقت. وينبغي ألا تقصر اللجنة تركيزها على المسائل المحددة التوقيت التي تتطلب اتخاذ قرار بحلول نهاية الجزء الرئيسي من الدورة، بل ينبغي أن تركز أيضا على المقترحات الحاسمة في تحقيق الإدارة الفعالة للأمم المتحدة، أي إدارة الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٤ - وقالت إن اللجنة أحرزت خلال الجزء الأول من الدورة الثانية والستين المستأنفة تقدما كبيرا نحو التوصل إلى اتفاق من شأنه تبسيط نظام العقود وتحسين شروط الخدمة في الميدان. وتعرب أستراليا وكندا ونيوزيلندا عن أملها في أن تكلل بالنجاح الجهود التي تبذلها اللجنة في الدورة الحالية. وهي تؤيد أيضا تحسين نظام المعلومات والاتصالات لتعزيز الإدارة وتسهيل الشفافية والمساءلة.

٣٥ - وعند النظر في هذه البنود الهامة، كبند إدارة الشؤون السياسية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وتمويل البعثات السياسية الخاصة، يجب على

اللجنة أن تضع في اعتبارها الحاجة إلى استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وتهتم عن كثب بمخطط الميزانية انتظارا لفترة السنتين المقبلة.

٣٦ - **السيد راشكو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يشاطر الوفود الأخرى الشواغل التي أعربت عنها بشأن النهج التجزيئي لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والحاجة إلى منع النمو دون ضابط. وهو يضم أيضا صوته إلى أصوات الوفود الأخرى في قولها إنها تسلم بالحاجة إلى التعامل مع الميزانيات في المستقبل بطريقة شاملة وشفافة، وإلى العودة إلى الإجراءات القائمة التي تفرض قدرا من الانضباط في تلك العملية.

٣٧ - **السيدة باتاكا** (أنغولا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن المجموعة أحاطت علما ببرنامج العمل المقترح. وتتعهد المجموعة بأن تسهم إسهاما إيجابيا في نجاح مداولات اللجنة في الدورة الحالية.

٣٨ - **الرئيس:** قال إنه يفهم من ذلك أن اللجنة توافق على برنامج العمل على أن يكون مفهوما أن المكتب سيضع في الاعتبار الآراء المعرب عنها ويدخل على البرنامج التعديلات اللازمة.

٣٩ - وقد تقرر ذلك.

٤٠ - **الرئيس:** اقترح تحديد يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر موعدا نهائيا لتقديم الترشيحات لتعيينات ملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى، وعقد الانتخابات في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وتكلم عن تعيين أعضاء المحكمة الإدارية للأمم المتحدة، فذكّر اللجنة بأن الجمعية العامة قررت، بقرارها ٦١/٢٦١ المتعلق بإقامة العدل، مواصلة النظر في هذا البند خلال الدورة الثانية والستين، على سبيل الأولوية، بهدف تنفيذ النظام الجديد لإقامة العدل في الأمم المتحدة في موعد أقصاه كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، في حين تتضمن الفقرات من ٢٩ إلى ٣١ من هذا القرار التدابير الانتقالية ذات الصلة.

٤١ - ووجه الانتباه إلى قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٢٨، الذي قررت فيه الجمعية العامة إنشاء نظام رسمي لإقامة العدل ذي مستويين، يضم محكمة ابتدائية للمنازعات تابعة للأمم المتحدة ومحكمة للاستئناف تابعة للأمم المتحدة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٤٢ - وقال إن الأمين العام كان قد أعد التقرير المطلوب في القرارين ٦١/٢٦١ و ٦٢/٢٢٨. وقد أُدرج في مشروع النظام الأساسي لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات ومحكمة الاستئناف التابعة للأمم المتحدة عدد من البنود التي طلب إلى الأمين العام تقديم تقرير بشأنها، وترد في المرفقين الأول والثاني لهذا التقرير (A/62/782). ويناقش التقرير أيضا التدابير الانتقالية لضمان النقل السلس للقضايا من النظام الداخلي الحالي لإقامة العدل إلى النظام الجديد. وقد استعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التقرير (A/62/7/Add.39) ولكن الجمعية العامة لم تبت فيه.

٤٣ - وقال إن الأمين العام سيصدر مذكرته بشأن تعيين أعضاء المحكمة الإدارية للأمم المتحدة بعد الانتهاء من مداولات الجمعية العامة خلال دورتها الثالثة والستين بشأن إقامة العدل في الأمم المتحدة، ووضع الصيغة النهائية للنظام الأساسي للمحكمتين الجديدتين، واستعراض الجمعية العامة للتدابير الانتقالية المقترحة في تقرير الأمين العام. ويرهن صدور المذكرة باختتام النظر في الجوانب القانونية للمسألة وقيام الجمعية العامة بإقرار مشروع النظام الأساسي في مرحلة لاحقة. وفي هذا الصدد، وجه انتباه اللجنة إلى الرسالة المؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ الموجهة من رئيس المحكمة الإدارية إلى رئيس الجمعية العامة (A/63/253).

٤٤ - واختتم قائلا إن الجمعية العامة قررت، بموجب المقرر ٥١٩/٦٢، إنشاء لجنة مخصصة لإقامة العدل في الأمم المتحدة لغرض مواصلة العمل بشأن الجوانب القانونية للبند. وقد اجتمعت اللجنة المخصصة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لاستعراض مشروع النظام الأساسي الجديد للمحكمتين. وهناك مشاورات غير رسمية جارية بشأن مشروع النظامين الأساسيين وستقدم اللجنة المخصصة تقريرا عن عملها إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وبناء على توصية من المكتب، أحالت الجمعية العامة هذا البند من جدول الأعمال المتعلق بإقامة العدل في الأمم المتحدة إلى كلا اللجنتين الخامسة والسادسة.

رفعت الجلسة، الساعة ١١/٢٠.